دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية سعيدة (الجزائر) –

The Role of the Agricultural Sector in Achieving Sustainable Development- Saida Province Case Study (Algeria) –

حميدي زقاي [1] *، رماس محمد أمين [2]

[1] جامعة د.طاهر مولاي سعيدة، zegai20@gmail.com

[2] جامعة د.طاهر مولاي سعيدة، mohamedamine. remmas@ univ-saida.dz

الاستلام: 2021/02/28 القبول: 2021/04/27 النشر: 2021/05/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة توضيح دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية سعيدة وتبيان الخصـــائص التنموية للولاية من خلال تصنيف بلدياتها المتكونة من (16) بلدية، وذلك باستعمال أسلوب التحليـــل العـــاملي الاستكشـــافي (FCA) باستخدام (18) متغير خلال سنة 2018.

وقد خلصت الدراسة بأن ولاية سعيدة منطقة فلاحية بالدرجة الاولى، حيث تم توزيع بلدياتها على ثلاثة أنشطة وهي: زراعية، رعوية وعمرانية، وبالتالي ضرورة التركيز هذه الولاية في سياستها التنموية المحلية على القطاع الفلاحي لما له دور كبير في تحريك التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية المستدامة، التحليل العاملي الاستكشافي.

رموز jel: Q01، Q1.

Abstract:

This study aimed to try to clarify the role of the agricultural sector in achieving sustainable development, by studying the case of Saida Province (Algeria), and to clarify the developmental characteristics of the state by classifying its municipalities consisting of (16) municipalities, using the method of exploratory factor analysis (EFA), and Depending on (18) variables during the year 2018.

The study concluded that Saida Province is primarily an agricultural region, as its municipalities were divided into three activities: agricultural, pastoral and urban, and hence the necessity of focusing this state in its local development policy on the agricultural sector. This is due to the great role it plays in driving economic development and achieving sustainable development.

Keywords: The Agricultural Sector, Sustainable Development, Exploratory Factorial Analysis.

(JEL) Classification : Q01 ،Q1.

* **المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، وتوفير المواد الأولية للتصنيع والصناعة الغذائية، تحسين ميزان التجاري بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. وزيادة عائدات الصادرات الفلاحية. ولقد ارتبط القطاع الفلاحي بمفهوم التنمية المستدامة الذي يهدف إلى عدم انخفاض الأصول البيئية المهمة، بمعنى آخر التنمية المستدامة هي الحالة التي لا يشهد فيها مخزون رأس المال الطبيعي انخفاضا وتدهورا أو تآكلا مع الزمن ومن ثم يؤثر ذلك على إنتاج الغذاء واستدامته. وفي الواقع تعتبر التنمية الفلاحية المستدامة للدول النامية مفتاح التنمية الشاملة، كون الفلاحة في هذه الدول هي المورد الأساسي لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

ولقد عانت عدة دول النامية ومن بينها الجزائر من عدة أزمات متكررة لجهودها المبذولة في تنشيط تنميتها المحلية المدعومة خصوصا بعد استمرار تدهور ايراداتها منذ التراجع الحاد لأسعار النفط وانخفاض معظم المؤشرات الاقتصادية، ومن هنا كان لزاما على الدولة الجزائرية البحث عن حلول تستطيع من خلالها تحقيق التوازن والتنمية الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية القطاع الفلاحي كأحد البدائل الأساسية في تحريك والنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. وبناء على ما تقدم جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد وتسليط الضوء على دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية سعيدة (الجزائر).

1.1. إشكالية البحثية: من خلال ما تقدم فإن الدراسة الحالية تسعى إلى معالجة الاشكالية التالية:

ما دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية سعيدة (الجزائر)؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي:

–ما المقصود بالقطاع الفلاحي وماهي مقوماته؟

–ما المقصود بالتنمية المستدامة والتنمية الفلاحية المستدامة؟

–ما دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة؟

2.1. فرضيات الدراسة: استنادا إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر ولاية سعيدة ولاية فلاحية بالدرجة الأولى؟
- يعتبر القطاع الفلاحي جزء أساسي في عملية التنمية المستدامة؟

3.1. هداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى قدرة القطاع الفلاحي على تحقيق الأمن الغذائي في ظل رهانات التنمية المستدامة؛
- إظهار والتعرف على أهم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها ولاية سعيدة من مناطق فلاحية ورعوية والتي يمكن أن تساهم في تنمية الفلاحية شاملة ومستدامة؛
- اقتراح بعض التوصيات على أصحاب القرار على ضوء النتائج التي سيسفر عليها البحث والتي من شأنها تحسين فعالية استراتيجية التنمية القطاع الفلاحي في ولاية سعيدة.

4.1. أهمية الدراسة: تتجلّى أهمية الدراسة في مجموعة من النقاط، يمكن إجمالها كما يلي:

– كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الفلاحي من خلال ما يتوصل إليه من نتائج، حيث وجدنا أن هناك قلة الدراسات في هذا المجال؛

– دور القطاع الفلاحي وما يمثله في الاقتصاد الوطني، من خلال إسهامه في الناتج المحلي ودوره الفعال في ضمان الامن الغذائي وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وقدرته على خلق فرص العمل، واعتباره كقطاع بديل للمحروقات؛

– يعتبر القطاع الفلاحي من مواضيع الساعة، حيث أنّ معالجة مشكلة استدامة التنمية في ظل ندرة الموارد وتحت ضغط نضوب الطاقات الأحفورية، تستدعي الاستثمار في القطاع الفلاحي كأحد الخيارات البديلة؛

– إظهار مساهمة القطاع الفلاحي في ضمان التوازن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

2. الجانب النظري: سيتم توضيح متغيرات الدراسة ودور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة، وفق الآتي:

1.2 مفاهيم حول القطاع الفلاحي: يقصد بالفلاحة جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها، وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل أخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء **(عنبر، 2012، صفحة 278)**، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج. الزراعة النباتية والحيوانية **(جواد ، 2010، صفحة 81)**.

كما تعرف الفلاحة على أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان**(kheladi, 2009, p. 45)** . وقد عرفت جمعية الاقتصاد الفلاحي الفرنسية الزراعة بأنها " :كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم

فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية. **(جواد، التخطيط والتنمية الزراعية، 2010، صفحة 44).**

من خلال ما سبق يمكن تعريف الفلاحة بالاعتماد على ما يقوم به الفالح بأنها:

- فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية؛
- اقتناء الحيوان لإنتاج الألبان والصوف والجلود؛
- تربية الدواجن والنحل والأسماك.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الفلاحة بالاعتماد على ما يقوم به الفالح بأنها:

- فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية؛
- اقتناء الحيوان لإنتاج الألبان والصوف والجلود؛
- تربية الدواجن والنحل والأسماك.

1.1.2. مقومات التنمية الفلاحية: التنمية الفلاحية تحتاج إلى مقومات خاصة بها، منها ما هو مرتبط- بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي **(محمد لمين و حليمة ، 2016، صفحة 136)**:

أ-**الأراضي الزراعية:** تمثل الأرضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية.

ب-الموارد المائية :تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها.

ج- الثروة الحيوانية والنباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء.

2.2 التنمية المستدامة: تعرف اللجنة الأمم المتحدة العالمية للبيئة **(WCED)** المعروف باسم لجنة بورتلاند وفقا لتقرير الذي نشر تحت عنوان " مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 حيث عرف التنمية المستدامة

على أنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. **(Robin, 2015, p. 35).** ويعرفها **Edoird Barbier** بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الاضرار والإساءة البيئية **(Gabriel , 2008, p. 31).**

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي النتيجة الحتمية لرغبة المجتمع على مراعاة الابعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب البعد الاقتصادي، والغاية من ذلك هي تشجيع التوزيع العادل للثروات وحماية مستقبل وفوائد الأجيال المقبلة وتتحمل مسؤولية هاتين الغايتين كل من الدول والشركات والافراد **(نبوية و محمد ، 2020، صفحة 51).**

1.2.2. مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية المستدامة: إن مفهوم التنمية الفلاحية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة **(FAO)**: فإن التنمية المستدامة هي إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التقني على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها المستمرة. وهذه التنمية في القطاع الفلاحي تصون موارد الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة، وهي ملائمة من الناحية الفنية، ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا **(سواهلية، مقص ، و رحمون، 2018، صفحة 320)**. كما تعرف أيضا بأنها: التوازن بين استهلاك الموارد وضمان حق الأجيال القادمة منها، وهي تعتمد على عناصر أساسية هي المجتمع والبيئة والاقتصاد وهي تطالبنا بالتفكير في الآثار البيئية لأي نشاط بشري يضر بصحة الإنسان وعلى قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار **(سواهلية، مقص ، و رحمون، 2018، صفحة 321)**.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول إن التنمية الفلاحية المستدامة هي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج الزراعي، الحفاظ على خصوبة التربة، حماية البيئة والحفاظ على الطاقة الإنتاجية المستدامة لعناصر الإنتاج من خلال الاستهلاك الرشيد للطاقة الناضبة والاستثمار في الطاقات المتجددة.

3.2 دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة: يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في عملية التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتجلى ذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاد الوطني، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

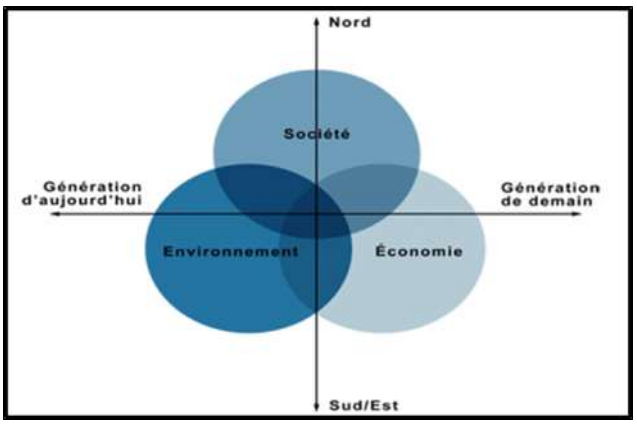

Source: (Virginie, 2006, p. 07)

ا- **الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي**: تكمن مساهمة القطاع الفلاحي في الوظائف الاقتصادية من خلال تكوين الناتج الوطني المحلي، وكذلك توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات خاصة في المناطق الريفية، كما يساهم في توازن ميزان المدفوعات من خلال تصدير المنتجات الفلاحية وتقليل من حجم الواردات بالإضافة إلى دوره الفعال في ضمان الامن الغذائي وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان **(رشيد و سارة ، 2017، صفحة 253)**.

ب-الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي: تؤثر الفلاحة على الحياة الاجتماعية للسكان بالقرى والأرياف، ولا يقتصر هذا التأثير على المناطق الفلاحية فحسب بل يمتد إلى كافة المدن والمناطق المأهولة بالسكان، ويشمل هذا التأثير في تقليص معدلات الفقر، ويتبين ذلك من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان ان لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الفلاحة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية، كما يساهم في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر و توفير الخدمات الأساسية في القرى من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الفلاحية في المناطق الريفية **(سفيان ، 2015، صفحة 101)**.

ج- الدور البيئي للقطاع الفلاحي: يساهم القطاع الفلاحي وبشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال الحد من التلوث وذلك بزيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، وكذلك الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال بفعل السيول أو الرياح، ويمكن أن يساعد القطاع الفلاحي كذلك في مكافحة الاحتباس الحراري، بحيث يكون مجال صرف للكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين **(سفيان ، 2015، صفحة 103)**.

4.2 بطاقة فنية مختصرة عن ولاية سعيدة: تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر يحدها شمالا ولاية معسكر، ولاية سيدي بلعباس غربا، وولاية تيارت شرقا، ومن الجنوب ولايتي النعامة والبيض. تبلغ مساحتها 6.764 كم^2، عدد سكانها 915.836 نسمة، وتضم 16 بلدية. تعتبر الولاية ذات مناخ قاري مما يجعل منها منطقة فلاحية، باردة شتاءا وحارة صيفا. تشتهر المدينة سعيدة بحماماتها المعدنية حمام ربي، حمام سيدي عيسى، حمام عين السخونة. بالإضافة للحدائق الرائعة التي تؤمن الراحة الرائعة. كما أنها تشتهر بمائها المعدني الصالح للشرب والذي يعرف بماء سعيدة والذي حاز على الشهرة الوطنية والخارجية، بالإضافة إلى الغابات ومنها غابة العقبان. يوجد بولاية سعيدة كذلك أكبر وأقدم ساعة شمسية على مستوى قارة أفريقيا.

3. منهجية الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لدور القطاع الفلاحي في تحقيق تنمية المستدامة، دراسة حالة ولاية سعيدة، ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الكتب المجلات والدراسات السابقة، وإحصاءات المديرية التهيئة والتخطيط لولاية سعيدة خلال سنة 2018.

1.3 شرح أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي (Exploratory factor analysis): لغرض إنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على أحد تقنيات التحليل العاملي والتي تعود فكرته للعالم البريطاني**(Spearman)** في أوائل القرن العشرين وطورت هذه الفكرة عن طريق العديد من العلماء يعتمد جوهر هذا التحليل على **(دادن ، 2012، صفحة 86)**:

- تبسيط جدول البيانات الخام الذي يكون في مجمل الدراسات ذو عدد كبير من المتغيرات والوحدات إلى جدول مختزل من الوحدات الجديدة المكونة عن طريق تجميع البيانات الخام.

- في الجداول ذات عدد المتغيرات والوحدات الكبيرة لا يمكن قراءة وتفسير هذه البيانات كما أنه لا يمكن معرفة هيكل هذه البيانات ولذا تستعمل هذه الطريقة لحصر هذه الأبعاد وتسهيل قراءة البيانات الأولية **(**هيكلة البيانات**)**.

من خلال تقنية التحليل العاملي ننتقل من **(K)** متغيرات أولية إلى **(P)** متغيرات جديدة، **(**حيث **K** أكبر من **P)** وذلك من خلال مرحلتين **(لقاء علي و أفراح، 2010، صفحة 211)**: **المرحلة الأولى:** إلغاء المشاهدات الشاذة والناقصة. **المرحلة الثانية:** جعل كل متوسط كل البيانات يساوي الصفر وتباينها واحد **(**لها نفس مفهوم التوزيع الطبيعي**)**.

2.3 عينة ومتغيرات الدراسة: لغرض إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد (18) متغيرا يشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لـــ 16 بلدية التابعة لولاية سعيدة، وذلك خلال سنة 2018. والجدول التالي يعرض متغيرات وعينة الدراسة:

الجدول رقم (01): متغيرات الدراسة مع الترميز المستعمل في البرنامج الاحصائي (SPSS.V.22)

متغيرات الدراسة	الترميز	متغيرات الدراسة	الترميز
المستثمرات الزراعية الفردية	X1	الري الفلاحي	X10
المستثمرات الزراعية الجماعية	X2	المساحة الغابية	X11
المساحة الزراعية المهيأة للاستغلال	X3	عدد الأبقار	X12
منتوج الخضر	X4	عدد الأغنام	X13
استصلاح الأراضي	X5	عدد الماعز	X14
المساحة المسقية	X6	عدد الأحصنة	X15
إنتاج الأشجار المثمرة	X7	عدد التجار قطاع الخدمات	X16
منتوج الحبوب	X8	شبكة الطرقات	X17
المساحة الفلاحية المستعملة	X9	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	X18

بلديات سعيدة			
1	سعيدة	9	سيدي بوبكر
2	سيدي عمر	10	الحساسنة
3	ذوي ثابت	11	المعمورة
4	عين الحجر	12	سيدي أحمد
5	أولاد خالد	13	عين السخونة
6	مولاي العربي	14	أولاد ابراهيم
7	يوب	15	تيرسين
8	هونت	16	عين السلطان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية التهيئة والتخطيط لولاية سعيدة.

واعتمادا على المعطيات للدراسة، استخدمنا طريقة التحليل العاملي الاستكشافي (**Exploratory factor analysis**) بهدف الكشف على العوامل المحددة لدور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة والمحاولة من خلاله الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو الحد الأدنى من العوامل المفسرة للتباين المشترك بين متغيرات الدراسة؟
- هل يمكن تصنيف المتغيرات الدراسة في مجموعات جزئية متجانسة؟
- إذا تحقق الأمر، فماهي المعاني التي تتضمنها هذه المجموعات؟

3.3 التحقق من شروط تطبيق نموذج التحليل العاملي: والمتمثلة في النقاط التالية:

- **المحدد Déterminant:** حيث بلغ 0.0001 وهو يؤول إلى الصفر وهو مؤشر جيد لإجراء **ACP**.
- **جدول مؤشر KMO واختبار Bartlett:** في حين يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارين أساسين في هذا التحليل وهما اختبار كايز– ماير–أولكن **(KMO)** والذي يعني عن مدى كفاية العينة حيث يجب أن يكون أكبر من 0.6 **(Manu & Fanny, 2008, p. 57)**، واختبار Bartlett لمدى وجود ارتباط بين المتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (02): يوضح مؤشر كايز– ماير–أولكن (KMO) واختبار (Bartlett)

قياس كفاية العينة كايز – ماير –أولكن (KMO)	**0.781**
اختبار (Bartlett) لمستوى المعنوية	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.22)

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج اختبار كايز– ماير–أولكن **(KMO)** أكبر من (0.6) وهذا مؤشر جيد، كما تظهر نتيجة اختبار**(Bartlett)** تساوي الصفر، وهذا يعد كذلك مؤشر جيد لاختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه يوجد تباينا مشتركا بين المتغيرات الدراسة تشكل مجموعة من العوامل الخفية، وهو ما نسعى إلى إيجاده.

مما سبق يتضح بأن جميع شروط التحليل العاملي الأساسية متوفرة وبالتالي يمكننا تطبيقه على متغيرات الدراسة.

4. النتائج: كما سبق وذكرنا أن طريقة التحليل العاملي تحاول إيجاد الحد الأدنى من المتغيرات والتي تمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والجدول التالي يوضح مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات.

الجدول رقم (03): يوضح مدى جودة التمثيل المتغيرات

الرقم المتغير	الأولية	المستخرجة
X1	1.000	0.622
X2	1.000	0.565
X3	1.000	0.601
X4	1.000	0.564
X5	1.000	0.587
X6	1.000	0.561
X7	1.000	0.722
X8	1.000	0.585
X9	1.000	0.533
X10	1.000	0.609
X11	1.000	0.576
X12	1.000	0.758
X13	1.000	0.526
X14	1.000	0.642
X15	1.000	0.862
X16	1.000	0.756
X17	1.000	0.829
X18	1.000	0.920

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.22)

حيث يشير العمود الأول في الجدول إلى مربع قيمة الارتباط المتعدد بين المتغير من جهة وبقية المتغيرات من جهة أخرى، بينما يبين العمود الثاني حاصل مجموع المربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة. ومن خلال مصفوفة نلاحظ أن جميع المتغيرات لها نوعية تمثيل جيدة وهي أكبر من (0.4) **(Manu & Fanny, 2008, p. 72)**، وب**التالي** جميع شروط التحليل العاملي الأساسية متوفرة وبالتالي يمكننا تطبيقه على متغيرات الدراسة.

1.4 جدول التباين الكلي المفسر: يعبر التحليل حسب هذه الطريقة البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور الأساسية حيث تشير القيمة الذاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كم عدد المركبات الأساسية الواجب استخراجها، وفي هذا الصدد نجد ثلاث طرق للإجابة عن هذا السؤال وهي:

الطريقة الأولى: تعرف بـــــــــــــــ **(scree- test)**، ابتكر هذا الطريقة العالم **(Cattell،1966)**، وتعتمد على إجراء رسم بياني للعوامل، فإذا اتسم بدرجة العامل بدرجة قوية، بمعنى أنه يميل إلى الاتجاه

العمودي النازل، فإنه يدرج في النموذج، وتستبعد العوامل التي تميل إلى الانحدار التدريجي، أي التي تميل إلى الاتجاه الافقي، كما هو موضح في الشكل (2).

الشكل رقم (02): التمثيل البياني للقيم الذاتية حسب طريقة (Cattel,1966)

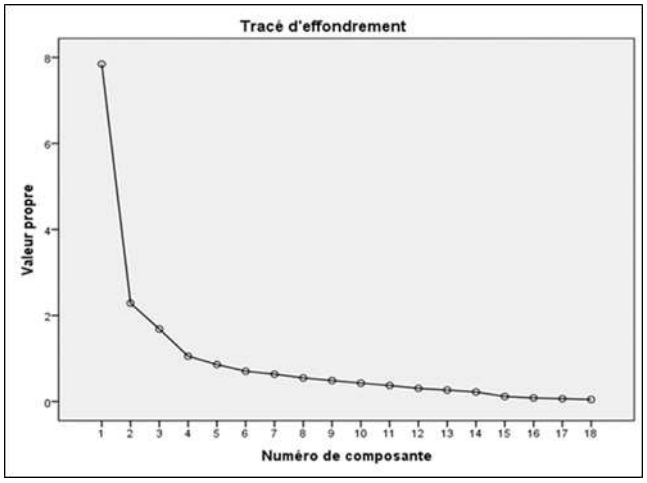

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22)

الطريقة الثانية: وتعرف بطريقة **(kaiser Criterion)** حيث تستبعد العوامل ذات القيم الذاتية أقل من الواحد الصحيح.

الطريقة الثالثة: والتي نختار من خلالها المحاور أو المركبات وفقا للقيمة الدنيا للمعلومات المسترجعة التي نرغب فيها والتي غالبا ما تكون أكبر أو يساوي (60 %).

بالنسبة للطريقتين الآخرتين يتم الرجوع إلى تباين الكلي المشروح كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): التباين الكلي المشروح

العوامل	القيم الذاتية			استخراج مجموع مربعات العوامل المحصل عليها			مجموع مربعات المحصل عليها بعد الدوران		
	المجموع	التباين %	المتراكم %	المجموع	التباين %	المتراكم %	المجموع	التباين %	المتراكم %
Y1	7.847	43.894	43.594	7.847	43.594	43.594	4.711	26.171	26.171
Y2	2.285	12.696	56.290	2.285	12.696	56.290	3.847	21.374	47.545
Y3	1.685	9.360	65.650	1.685	9.360	65.650	3.259	18.105	**65.650**
Y4	1.053	5.849	71.499						
Y5	0.859	4.775	76.274						
Y7	0.703	3.908	80.182						
Y8	0.636	3.533	83.714						
Y9	0.547	3.038	86.752						
Y10	0.487	2.371	89.459						
Y11	0.427	2.065	91.830						
Y12	0.372	1.692	93.586						
Y13	0.305	1.474	97.060						
Y14	0.265	1.223	98.283						
Y15	0.220	0.650	98.932						
Y16	0.115	0.455	99.387						
Y17	0.082	0.354	99.741						
Y18	0.047	0.259	100.00						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.22)

بعد استبعاد العوامل ذات القيم الذاتية أقل من واحد الصحيح، يتبين من خلال الجدول أعلاه أن العوامل المستخرجة وعددها ثلاثة تفسر **(65.650 %)** من الظاهرة محل الدراسة، وهي نسبة جيدة لأخذ هذه المحاور كعوامل مفسرة لتوضيح دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة، أو بعبارة أخرى يمكن القول قد تم اختزال جدول البيانات الخام في ثلاث محاور يشرحون معا ما قيمته **(65.650 %)** من جملة المعلومات. علما أنه ينصح التوقف عن استخراج المحاور عند الوصول إلى 60 % من التباين المتراكم **(Manu & Fanny, 2008, p. 74).**

2.4 مصفوفة المكونات أو العوامل بعد التدوير: باستعمال عملية التدوير للمحاور والتي تهدف إلى تموقع المحاور(العوامل) بالشكل الذي يتحقق معه أكبر تشبع ممكن للمتغيرات. من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن القيم الذاتية ذات الانحدار الشديد تكون في المجال [1–3] للعوامل، وبذلك نجد أن عدد القيم الذاتية المقابلة للعوامل المستخرجة هي ثلاثة، بعدها تميل بقية القيم إلى الانحدار الافقي، وهي بذلك مستبعدة

من النموذج. وبفضل عملية التدوير للمحاور الاساسية، وباستخدام أسلوب **Caiser** في تحديد عدد العوامل تبعا لقيمتها الذاتية، وكذا اتجاه **(Norman et Streiner).**

(دادن ، 2012، صفحة 99) لتعيين أدنى قيمة مقبـــــــــــــولة للارتبـــــــــــــاط (حيث حددت في دراستنا هذه بـــــ: **0.60)**، والجدول التالي يبين مصفوفة العوامل بعد التدوير:

الجدول رقم (05): مصفوفة العوامل المستخلصة بعد تدوير المحاور

اسم المتغير	قبل التدوير العوامل		
	Y1	Y2	Y3
X1	–	–	0.784
X2	–	–	0.738
X3	0.578	–	–
X4	0.417	–	–
X5	0.619	–	–
X6	0.727	–	–
X7	0.846	–	–
X8	0.848	–	–
X9	0.585	–	–
X10	–	0.755	–
X11	–	0.706	–
X12	–	0.847	–
X13	–	0.708	–
X14	–	0.793	–
X15	–	–	0.836
X16	0.648	–	–
X17	0.893	–	–
X18	0.541	–	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.22)

تتسم هذه المصفوفة بالوضوح في إمكانية ملاحظة المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة، مما يسهل عملية التفسير المحاور والكشف عن المعاني التي تتضمنها، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): يوضح تموقع المتغيرات على المحاور بعد التدوير

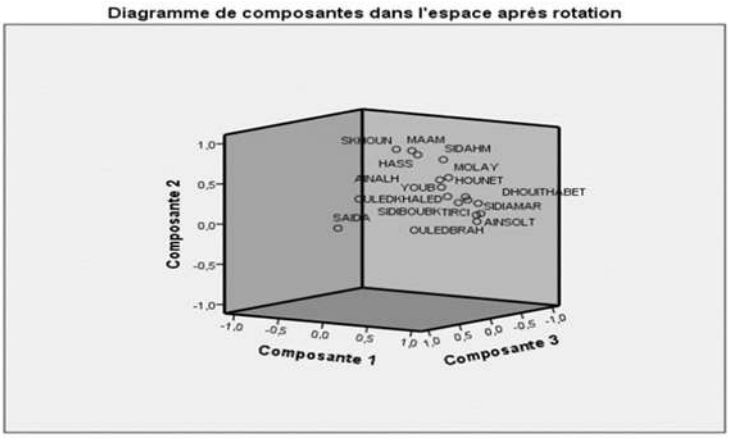

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22)

وتوجد عدة أساليب لتعريف أو تسمية هده المحاور أو العوامل المستخرجة ومنها **(خالد بن سعد، 2005، الصفحات 495-496)**:

الوصف: وهو استخدام مفاهيم مختصرة متعارف عليها تعكس بوضوح طبيعة المتغيرات التي يتضمنها العامل أو المحور.

السببية: وهي طريقة تتجاوز الوصف إلى البحث عن المؤثرات التي تسببت في تشكيل العامل على النحو الذي تشكل به، بمعنى لماذا تضمن العامل متغيرات معينة؟

وسنعتمد في تحليلنا هذا على الأسلوب الوصف وذلك تبعا للمتغيرات التي لدينا.

3.4 تسمية المحاور المستخرجة: من خلال مصفوفة العوامل بعد التدوير، يمكن تلخيص وتسمية العوامل الثلاثة والمتغيرات المرتبطة بها كما يلي:

الجدول رقم (05): تلخيص وتسمية العوامل والمتغيرات المرتبطة بها.

ترتيب العوامل	نسبة التباين المفسر	المتغيرات المرتبطة بكل عامل					تسمية العامل
الأول (Y1)	% 26.171	X3	X4	X5	X6	X7	النشاط الزراعي
		X8	X9	X16	X17	X18	
الثاني (Y2)	% 21.374	X10	X11	X12	X13	X14	النشاط الرعوي
الثالث (Y3)	% 18.105	X1		X2		X15	النشاط العمراني
مجموع التباين (∑)	% 65.650						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.22)

5. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة توضح دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على دراسة تطبيقية أجريت في ولاية سعيدة، حيث تم إثبات الفرضية الأولى التي مفادها أن ولاية سعيدة هي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى ، وذلك لما تزخر به من مناطق زراعية ورعوية من شأنها أن تكون دافع كبير في عملية التنمية المستدامة في هذه الولاية وهذا ما نصت عليه الفرضية الثانية، وتم التأكد من ذلك من خلال إتباع خطوات التحليل العاملي الامر الذي مكننا من الخروج بجملة من النتائج والتوصيات لأصحاب القرار التي نوجزها في النقاط التالية:

1.5 نتائج الدراسة:

باستعمال تقنية التحليل العاملي، تمكنا من الاختزال جدول البيانات الخام في ثلاث محاور يشرحون معا (94,195 %) من جملة المعلومات، والتي مثلتها القيم الذاتية التي كانت أكبر من الواحد الصحيح، تتوزع هذه النسب على تلك المحاور أو العوامل كما يلي:

- **العامل الأول:** يفسر ما قيمته (56.341 %) من إجمالي التباين وهو يضم (11) بلديات (بلدية دوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، مولاي العربي، هونت، سيدي عمر، سيدي بوبكر، يوب، أولاد إبراهيم، تيرسين، عين السلطان). وتتميز معظم هذه البلديات بإنتاج الحبوب، إنتاج الخضروات والأشجار المثمرة وعليه يمكن تسمية العامل الأول بـــ: بالنشاط الزراعي.

- **العامل الثاني:** يفسر ما قيمته (29.975 %) من إجمالي التباين وهو يضم (04) بلديات (بلدية الحساسنة، سيدي أحمد، المعمورة، عين السخونة). وتتميز معظم هذه البلديات بالمساحات الفلاحية المستعملة المساحات الغابية وتربية الأغنام وعليه يمكن تسمية العامل الثاني بـــ: بالنشاط الرعوي.

- **العامل الثالث:** يفسر ما قيمته (7.879 %) من إجمالي التباين وهو يضم بلدية واحدة وهي بلدية سعيدة والتي تتميز بخصائص حضرية وعمرانية. وعليه يمكن تسمية هذا العامل بـــ: بالنشاط العمراني.

2.5 توصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة يمكن طرح التوصيات التالية:

- ضرورة تبني فكرة التنمية المستدامة التي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية بصفة عامة والموارد الفلاحية بصفة خاصة، خصوصا مع تمتع هذه الولاية بقدر كبير من الموارد المائية التي تجعل منها أن تكون قطبا من الأقطاب الفلاحية على المستوى الوطني والافريقي.

– استغلال الطاقات والإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية من جانب توفر المساحات الرعوية الذي يسمح بتطوير الإنتاج الحيواني ويؤهلها لتكون مصدر من مصادر الثروة الحيوانية في الجزائر.

– توفير المناخ الملائم لتطوير الإنتاج الفلاحي من خلال تشجيع الاستثمار في الفلاحة، وتسهيل عملية امتلاك العقار الفلاحي للمستثمرين الذي يتيح الفرصة لإنجاز المشاريع الفلاحية مستدامة، نظرا لموقع الاستراتيجي المميز للولاية على مستوى الهضاب العليا الغربية.

– ربط المستثمرين وأصحاب المشاريع بمراكز البحث المتخصصة والجامعة وكذا مراكز التكوين والتعليم من خلال فتح تخصصات في هدا القطاع للمساهمة في تطويره من خلال البحوث والدراسات وكذا لتوفير المزيد من اليد العاملة المؤهلة في القطاع الفلاحي.

6. المراجع:

1. إبراهيم شلاش عنبر. (2012). التسويق الزراعي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
2. أحمد سواهلية، سعد مقص ، و آدم رحمون. (2018). تطور القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الامن الغذائي الوطني دراسة حالة –الجزائر. مجلة البديل الاقتصادي، 05(01)، صفحة 320.
3. الخضعي خالد بن سعد. (2005). تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، الجزء الثاني. الرياض: دار الأصحاب للنشر والتوزيع.
4. بوعافية رشيد ، و عزاز سارة . (2017). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990–2013). مجلة الجزائرية للاقتصاد و التنمية، 07(07)، الصفحات 251–265.
5. سعد العارف جواد . (2010). الإقتصاد الزراعي . عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
6. سعد العارف جواد . (2010). التخطيط والتنمية الزراعية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
7. عبد الوهاب دادن . (2012). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العاملي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 –2006. مجلة الباحث، 11(11)، الصفحات 85–94.
8. علون محمد لمين ، و عطية حليمة . (2016). قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة ". مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 02(03)، الصفحات 132–162.
9. عمراني سفيان . (2015). ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة –. أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالم، 101. 2015.

10.عيسى نبوية ، و بن لباد محمد . (2020). دور إدارة المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة،. مجلة نوميروس الأكاديمية، 01(01)، الصفحات 43-63.

11.محمد لقاء علي ، و كاظم جويد أفراح. (2010). مقارنة المقدرات الحصينة في أسلوب التحليل العاملي. المجلة العراقية للعلوم الانسانية(17)، الصفحات 207-226.

12. kheladi, M. (2009). L'industrie agroalimentaire-réalité enjeux et problèmes. Revue de recherches économiques et managériales, 03(02), pp. 32-67.

13. Gabriel , W. (2008). Le Développement Durable. France: édition ellipses.

14. Manu , C., & Fanny, P. (2008). Analyse de donnees avec spss. Paris: Collection Synthex.

15. Robin, H. (2015). Green Economics , Confronting the Ecological Crisis. New York: New York : Routledge.

16. Virginie , P. (2006). Développement urbain durable et agenda 21 local : Analyse de la filière du bois à Lausanne. 1-107. Lausanne: faculté des lettres, institut de géographie.